

مباراة موضة التكنولوجيا الرقمية لن تنتشل الإعلام المصري من أزماته

صفحات شخصية لكتاب الرأي تنافس حسابات المنصات الإخبارية الرسمية



التحول الرقمي يحتاج كفاءات مهنية وقيادية

مفتوحة ما يؤدي إلى جماهيرية أكبر. واعترف كرم جبر رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام أمام لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الخميس الماضي أن بعض المنشورات على منصات التواصل صارت أكثر تأثيراً من بعض الموضوعات الصحافية. لكنه لم يتطرق إلى أسباب ذلك صراحة، فهناك صحفيون وكتاب رأي صاروا يفضلون الكتابة على صفحاتهم الشخصية، ومع الوقت تحولت بعض الحسابات إلى مناسف قوي، بل إلى بوابة إخبارية بديلة للمنصات الإخبارية الرسمية. لذلك فخطوة التحول الرقمي بهذه المعطيات سيكون محكوماً عليها بالفشل مسبقاً، ونجاحها، من وجهة نظر حسن علي أستاذ الإعلام، تظل مرتبطة بمدى دراسة القائمين على المشروع لاحتياجات الجمهور وطبيعة المادة الصحافية التي يريدها القراء، مع السماح بسقف حرية مرتفع ومنضبط يقنع الجمهور بأن هذه الصحيفة ورقية أو إلكترونية تتمتع بمصداقية وتسنق المتابعة.

ويمثل تغييب الكفاءات التي يمكنها تنفيذ مشروع التحول الرقمي مشكلة عميقة، حيث يتعمد مسؤولو بعض المؤسسات دفن العناصر المميزة خشية ظهورهم بشكل يهدد وجودهم غير المهني، ومن تبعات ذلك أن بعض القائمين على إدارة المواقع الإخبارية لديهم رؤية منقوصة لقياس جماهيرية منصاتهم ويتعاملون مع دخول الآلاف من الزائرين لقراءة قصة خبرية باعتباره انعكاساً للنجاح، مع أن الموضوع الذي استقطب هذا العدد من الجمهور قد يكون مثيراً وغريباً فقط. ويتسبب استمرار الصحف في مخاطبة شريحة بعينها من المؤيدين للحكومة وعدم تغيير هذه السياسة مع التحول إلى منصات إلكترونية بفقدانها ما تبقى من جماهيرية لحساب مواقع التواصل، بدليل أن نشر قصة أو رأي أو مناقشة قضية على صفحة إحدى الشخصيات الشهيرة على فيسبوك يتفعل معه الناس بشكل أكبر من تناولها على موقع إخباري، فمساحة الحرية على الشبكات الاجتماعية

الرقمية تحمل توجهات اقتصادية بحثة وتشفي غياب النية للتعاظم بشكل جاد مع معضلة المحتوى باعتباره جوهر المشكلة، فلم يتم التطرق إلى أبعاد الأزمة بشكل متعمق ويجري الحديث فقط عن تراكم الديون والتقليدية والنمطية وقوة منصات التواصل الاجتماعي. ورأى حسن علي أستاذ الإعلام بجامعة قناة السويس، شرق القاهرة، أن التوسع في التحول الرقمي للإصدارات الورقية دون خطة شاملة تحدد الهدف والمطلوب منها بشكل مهني يقضي على ما تبقى من الصحافة المصرية، لأن المواقع الإلكترونية بشكلها الحالي لم تجذب الأجيال الجديدة ولا الصحف التقليدية حافظت على جماهيريتها بصيغة اقتصادية بعيداً عن الحلول المهنية المرتبطة بنشر محتوى يحترم عقل الجمهور. وتمتلك جريدة نيويورك تايمز الأميركية نسخة مطبوعة وإصداراً إلكترونيًا، ورغم ذلك مازالت معدلات توزيع صحيفتها الورقية كبيرة وبالتالي

رقمية تحمل توجهات اقتصادية بحثة وتشفي غياب النية للتعاظم بشكل جاد مع معضلة المحتوى باعتباره جوهر المشكلة، فلم يتم التطرق إلى أبعاد الأزمة بشكل متعمق ويجري الحديث فقط عن تراكم الديون والتقليدية والنمطية وقوة منصات التواصل الاجتماعي. ورأى حسن علي أستاذ الإعلام بجامعة قناة السويس، شرق القاهرة، أن التوسع في التحول الرقمي للإصدارات الورقية دون خطة شاملة تحدد الهدف والمطلوب منها بشكل مهني يقضي على ما تبقى من الصحافة المصرية، لأن المواقع الإلكترونية بشكلها الحالي لم تجذب الأجيال الجديدة ولا الصحف التقليدية حافظت على جماهيريتها بصيغة اقتصادية بعيداً عن الحلول المهنية المرتبطة بنشر محتوى يحترم عقل الجمهور. وتمتلك جريدة نيويورك تايمز الأميركية نسخة مطبوعة وإصداراً إلكترونيًا، ورغم ذلك مازالت معدلات توزيع صحيفتها الورقية كبيرة وبالتالي

تقتصر نظرة القائمين على الإعلام المصري للتحويل الرقمي على الجانب الاقتصادي بتوفير نفقات طباعة الصحف المرتفعة وتقليل عدد الصحفيين، متجاهلين أن أزمة الإعلام الحقيقية في المحتوى غير القادر على جس نبض الجمهور.

أميرة فكري
كاتبة مصرية



ترتبط بطبيعة فهم الأسباب الحقيقية أولا، لأن مشكلة الصحافة ليست في كونها ورقية أو لأنها لم تواكب التطور التكنولوجي بالشكل المطلوب، فهناك دول لديها إصدارات ورقية لها تأثير ونفوذ ونقل واسع ونسب توزيعها لم تندثر بفعل الرقمنة لأنها ركزت على جودة المحتوى.

وبالنظر إلى هجرة الجمهور للمنابر الصحافية، ترتبط المبررات بكونها نمطية في المحتوى سواء أكانت ورقية أو منصات إلكترونية، بمعنى أن التقليدية هنا لها علاقة بسطحية المضمون وليس لكون الصحيفة مطبوعة أو رقمية، بدليل أن أغلب المؤسسات لها مواقع إخبارية تواكب الحدث لكنها تكاد تكون نسخة مكررة من الصحيفة في تناولها للموضوعات وغياب مساحة الحرية.

وقال صحافي يعمل بموقع تابع لمؤسسة حكومية، فضل عدم ذكر اسمه، إن هناك فهما خاطئاً لطبيعة الأزمة التي تعاني منها الصحف، فالإلكتروني منها صار مثل الورقي والعكس من حيث التناول الخبري وعدم التطرق إلى قضايا بعينها والالتزام بسياسة تحريرية حافلة بالممنوعات، بذريعة أن هذا المنبر حكومي ولا يجب أن يغرد خارج السرب أو ينشر ما يشاء.

وأضاف الصحافي لـ"العرب" أن المؤسسات الصحافية لم تستفد من مجاراتها للتطور بإصدار مواقع إخبارية بضمون جيد، وقدمتها للجمهور منذ البداية على أنها محدثة بلسان الحكومة، وأثبتت تجربة التحول الرقمي عدم فاعليتها وقدرتها على انتشار الصحافة المصرية من أزماتها والتوسع فيها بنفس السياسة دون تطوير المضمون لن يحل الأزمة بل يعدها بشكل أكبر.

وتبدو عملية رقمنة الإصدارات الصحافية في نظر الحكومة أول خطوة للتخلص من دعمها سنويا بالمليارات من الجنيهات، بعدما صارت عبئا اقتصاديا، فهي لا تؤثر في الرأي العام ولا تستطيع توصيل رسائل الدولة للمواطنين ولا تجلب إعانات تمكنها من الإنفاق على نفسها وتطلب المزيد من المساعدات المالية لتجنب الاندثار تماما.

ويوحي هذا التوجه إلى أن نظرة الحكومة لتحويل الصحف إلى إصدارات

بدأت الحكومة المصرية تسريع خطواتها في ملف التحول الرقمي للإعلام لمجاراة التطور التكنولوجي الذي فرض نفسه بعد عزوف الجمهور عن متابعة الإعلام التقليدي والاتجاه بشكل أكبر نحو المنصات الرقمية، لكن الانتقال وحده لا يكفي في مساحة تشهد منافسة حادة، بل يحتاج تطوير المحتوى وتحسين الأداء والاهتمام بالقضايا التي تشغل الجمهور.

وناقش رئيس الحكومة المصرية مصطفى مدبولي مؤخرا مع أسامة هيكل وزير الدولة للإعلام سبل التسريع من وثيرة مشروع رقمنة الإعلام، حيث ترغب الدولة في أن يكون الاهتمام منصبا على وضع الإعلام على خارطة التطوير استجابة لمتطلبات المرحلة وعدم التخلف عن ركب الحدثة الإعلامية.

وتزامن التحرك الحكومي مع تصاعد النقد الموجه للإعلام التقليدي وغياب تأثيره لحساب منصات التواصل الاجتماعي التي أصبحت لها الكلمة العليا في مصر وصارت أشبه بأحزاب إعلامية يمكنها توجيه الرأي العام، الأمر الذي ناقشته لجان برلمانية الأسبوع الماضي بحضور كرم جبر رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الذي انتقد بشدة تراجع أهمية المنابر التقليدية.

حسن علي

المواقع الإلكترونية
بشكلها الحالي لم
تجذب الأجيال الجديدة



وتظل المشكلة أن وزارة الدولة للإعلام التي يفترض أنها مكلفة بالإحجاز في ملف الرقمنة، ليست لها صلاحيات تمكنها من تحقيق تقدم ملموس ولا يحق لوزيرها إلزام الهيئات الإعلامية أو المؤسسات الصحافية القومية بذلك، ما يؤثر تساؤلات حول أهمية الاستعانة بجهة بعيدة عن فرض قرارات أو سياسات إدارية أو تحريرية على الإعلام. والإشكالية الأكثر تعقيدا أن هناك أزمة لدى القائمين على إدارة ملف الإعلام

سجن صحافي وجلده لكشفه فساد شقيق نائب الرئيس الإيراني

لجنة حماية الصحفيين الدولية في تقرير أصدرته مطلع العام الحالي، إنه كان يوجد 15 صحافيا قيد الاحتجاز في 1 ديسمبر الماضي، وقد أعدمت السلطات في 12 ديسمبر واحدا منهم، وهو الصحافي روح الله زم، بعد أن أدانته بـ17 تهمة من بينها التجسس ونشر أخبار كاذبة في الخارج وإهانة القيم الإسلامية والقائد الأعلى لإيران.



إدانة فريبرز كلانترتي بناء على شكوى من مهدي جهانغيري، شقيق النائب الأول للرئيس الإيراني الذي أدين سابقا بتهمة فساد

سياسة تكميم أفواه الصحفيين، ولتأكيد أن السلطة هي الوحيدة التي يحق لها كشف قضايا فساد المسؤولين، وأن الصحافة لا تملك هذا الحق ولا يمكنها التطرق لقضايا من هذا النوع، لاسيما عندما تمس مسؤولين كبارا في البلاد.

وقد أكد الصحافي الإيراني محمد مساعد، الفائز بجائزة حرية الصحافة لعام 2020، وجود هذه السياسة في تصريحات سابقة، حيث اعتقل مساعد مرتين العام الماضي بسبب كتابة تقارير عن الفساد الاقتصادي وقضايا الفساد والاختلاس، والاحتجاجات الشعبية. وأصدرت المحكمة حكما بالسجن على مساعد أربع سنوات وتسعة أشهر، وحرمانه من ممارسة العمل الصحافي لعامين وحجز كل أجهزة التواصل. وقال مساعد عبر حسابه في تويتر إن "القاضي في الفرع 26 من محكمة الثورة، يعتقد أن نشاطي الصحافي هو تشويه وإدعاء الأزمة وتحريض المخاطب وتجاوز الأعراف". وهرب مساعد إلى تركيا وتم القبض عليه على الحدود، وقد طالب ناشطون أنقرة بعدم تسليمه إلى طهران. وتصنف إيران على أنها من بين الدول الأكثر سبغا للصحافيين، وقالت

طهران - قضت السلطات الإيرانية بحبس الصحافي فريبرز كلانترتي 3 سنوات وجلده 74 جلدة، وذلك بعد كشفه عن فساد شقيق نائب الرئيس الإيراني حسن روحاني في قضية تهريب العملة، بناء على شكوى من مهدي جهانغيري، شقيق إسحاق جهانغيري، النائب الأول للرئيس.

وأدانته محكمة جنابات طهران الصحافي كلانترتي بتهمة "الافراء" على مهدي جهانغيري وعاقبته بالسجن لمدة عامين. كما حكمت عليه بالسجن لمدة عام و74 جلدة بتهمة "الإهانة". ويرأس مهدي جهانغيري المجموعة المالية للسياحة الإيرانية، ويشغل أيضا منصب نائب رئيس غرفة تجارة طهران، كما كان مؤسساً ورئيساً لمجموعة "سمغا" التجارية السياحية، إضافة إلى تسلمه مناصب حكومية سابقا خلال حكومة الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدني نجاد. والمفارقة أنه تمت إدانة الصحافي رغم أن جهانغيري سبق أن أدين بتهمة تهريب العملة، وأصدرت السلطة القضائية الإيرانية حكما ضده بالسجن لمدة عامين وعامين آخرين بتهمة الكسب غير المشروع. وينظر متابعون للحكم على الصحافي كلانترتي بأنه تكريس

الحكومة التركية تسحب الإعلانات من الصحف المعارضة وتمنحها للموالية

وبيرجون 112 يوما وأفرسسال 65 يوما وكوركوسوز 29 يوما وسوزجو 17 يوما، ليصبح مجموعها 333 يوما. وسيطرت الرئيس رجب طيب أردوغان من خلال رجال الأعمال المقربين منه على وسائل الإعلام في تركيا، فيما تكاد تختفي الصحف المستقلة في ظل القبضة الأمنية التي يحكمها أردوغان على منابر الرأي أو بسبب الأزمة الاقتصادية.

وتدرك الحكومة التركية مدى تأثير حظر الإعلانات على وسائل الإعلام، لذلك يتم استخدامها كسلاح للضغط عليها يضاف إلى حملة من القيود والأدوات لإسكات المنتقدين. لكن كتتم الأقوا ووضع القيود على المنابر المستقلة لم يتجحا بزياة إقبال الجمهور على وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة، إذ تنخفض الثقة بشكل متواصل. وتؤكد استطلاعات الرأي الأخيرة عدم الثقة في مصادر الأخبار بين شريحة واسعة من الجمهور التركي، ففي استطلاع أجرته شركة "إبيسوس" عام 2019، قال 55 في المئة من الأتراك المشاركين في الاستطلاع إن ثقتهم تراجعت بمصداقية الأخبار في التلفزيون والراديو على مدار السنوات الخمس الماضية وقال 48 في المئة الشيء نفسه بشأن مواقع الإنترنت الإخبارية.

للحكومة، بل تقوم أيضا بفرض غرامات على الصحف المستقلة والناقدة. ووصلت مجموع مدة حظر الإعلانات التي فرضتها مؤسسة الإعلان الصحافي على الصحف الصادرة في إسطنبول إلى 376 يوما خلال عام واحد، موضحا أنه حكم على جمهوريت 110 أيام

و بحسب ما ذكرت صحيفة زمان التركية، قامت مؤسسة الإعلان الصحافي، التي تتولى مهمة توزيع الإعلانات العامة على وسائل الإعلام التركية، بحظر الإعلانات لمدة 376 يوما في العام الماضي، وبلغ نصيب صحف المعارضة "سوزجو" و"جهانغيري" و"بيرجون" و"أفرسسال" منها 333 يوما.

وقد منحت المؤسسة الإعلانات المسحوبة من وسائل الإعلام المكتوبة المعارضة إلى أخرى موالية لحكومة حزب العدالة والتنمية. وأوضح بيلدرجي الذي كشف عن الأرقام المتعلقة بالممارسات غير العادلة مؤسسة الإعلان الصحافي "بي.أي.كي" أنه أصبح من الممارسات المعتادة للمؤسسة أن تفرض عقوبات على الإعلان الرسمي لمدة 30 يوما، بل تصل المدة أحيانا إلى 45 يوما. وأشار إلى أنه "لا يقتصر دور مؤسسة الإعلان الصحافي على توزيع الإعلانات الرسمية في الصحف الموالية

أنقرة - قال الصحافي والكاتب التركي فاروق بيلدرجي إن نصيب الصحف المعارضة من حظر الإعلانات الذي تفرضه مؤسسة الإعلان الصحافي بلغ 88 في المئة من إجمالي العقوبات المطبقة على وسائل الإعلام.

و بحسب ما ذكرت صحيفة زمان التركية، قامت مؤسسة الإعلان الصحافي، التي تتولى مهمة توزيع الإعلانات العامة على وسائل الإعلام التركية، بحظر الإعلانات لمدة 376 يوما في العام الماضي، وبلغ نصيب صحف المعارضة "سوزجو" و"جهانغيري" و"بيرجون" و"أفرسسال" منها 333 يوما.

وقد منحت المؤسسة الإعلانات المسحوبة من وسائل الإعلام المكتوبة المعارضة إلى أخرى موالية لحكومة حزب العدالة والتنمية. وأوضح بيلدرجي الذي كشف عن الأرقام المتعلقة بالممارسات غير العادلة مؤسسة الإعلان الصحافي "بي.أي.كي" أنه أصبح من الممارسات المعتادة للمؤسسة أن تفرض عقوبات على الإعلان الرسمي لمدة 30 يوما، بل تصل المدة أحيانا إلى 45 يوما. وأشار إلى أنه "لا يقتصر دور مؤسسة الإعلان الصحافي على توزيع الإعلانات الرسمية في الصحف الموالية

